مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة -نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

26

العدد

السادس

والعشرون

مارس2023م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/3781-2710)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

المصطلح النحوي (نشأته وتطوره _ ارتباطاته) عرضاً وتتبعاً

إعداد: أ. حنان علي بالنور•

الملخص:

يعد المصطلح النحوي أساساً من الأسس التي يقوم عليها عِلم النحو؛ لأنَّ ثبات العِلم واستقرار المعلومة مرتبط بثبات المفاهيم والمصطلحات.

ولعل الدافع الديني أهم الدوافع في ظهور المصطلح، والدلالة الصوتية أساس من أسسه التي يرجع الفضل في ظهورها لأبي الأسود الدؤولي.

وللخليل وسيبويه فضل السبق في توثيق المصطلح النحوي، أماً مدرستي البصرة والكوفة فدورهما بارز في تعدد المصطلح وتنوعه، كما كان الارتباط وثيقاً بين المصطلح النحوي ومصطلحات العلوم الأخرى، مثل: أصول الفقه، والمنطق، والبلاغة.

الكلمات المفتاحية: المصطلح النحوي _ مدرستي البصرة والكوفة _ أصول الفقه_ المنطق_ البلاغة.

• قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب/ الخمس

Abstract:

The Grammatical Term (Its Origin and Development – Its Associations) Presentation and Tracking

The grammatical term is one of the foundations on which the science of grammar is based, because the stability of science and the stability of information is linked to the stability of concepts and terms. Perhaps the religious motive is the most important motive in the emergence of the term, and the phonetic connotation is one of its foundations, which is credited to its emergence to Abu Al-Aswad Al-Du'wali. Al-Khalil and Sibawayh preferred the lead in documenting the grammatical term, while the schools of Basra and Kufa have a prominent role in the multiplicity and diversity of the term, and the close link between the grammatical term and the terms of other sciences, such as: the principles of jurisprudence, logic, and rhetoric. **Keywords: grammatical term _ Basra and Kufa schools _ Usul al-Fiqh _ Logic _ Rhetoric.**

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين، سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فلقد واجه أهل اللغة منذ القرن الثاني للهجرة، وبعد الاحتكاك باللغات الأخرى نتيجة التأثر والتأثير في عصر ازدهار الترجمة، أصبحت الحاجة إلى المصطلح النحوي الذي يعد أساساً من الأسس التي يقوم عليها علم النحو ملحةً؛ لأنَّه مفتاح العِلم وأداته التي يتحدد بها، ويتميز بها عن غيره من العلوم؛ لأنَّ ثبات العلم واستقرار المعلومة مرتبط بثبات المفهوم والمصطلح.

الدراسات السابقة:

ولقد سبق البحث بحوث ودراسات سابقة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض القوزي، ومصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها لعبد الله بن حمد الخثران، والمصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء عِلم الاصطلاح الحديث لإيناس الحديدي، والمصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب لتوفيق قريرة، والمصطلحات المشتركة بين علماء المنطق وعلماء النحو نشأت علي محمود.

مشكلة البحث:

وكان الدافع وراء البحث الوقوف على الإجابة عن التساؤلات التي طرحها البحث وأهمها، ما المصطلح النحوي؟ وما دلالته اللغوية؟ وما مفهومه في الاصطلاح؟ وما أركانه؟ وما ارهاصاته؟ ومتى نشأ؟ وكيف تطور؟ وما تعدده؟ وما علاقته بعلم الأصول، والمنطق، والبلاغة؟

المنهج المتبع:

وكان منهجي في البحث وصفياً استقرائياً يقوم على الوصف والتتبع، وفي هامش البحث راعيت الاختصار في توثيق هوامش البحث، تاركة التفصيل في ثبت المصادر والمراجع.

ولمّا كان عنوان البحث: **المصطلح النحوي (نشأته وتطوّره ـ ارتباطاته) عرضاً وتتبعاً**، فقد عرضته في مقدمة، وعرض موضوع، وخاتمة.

أمَّا **المقدمة** فسطرت فيها أهمية المصطلح، والدافع وراء البحث، والمنهج المتبع فيه، والإشارة إلى بعض المصادر والمراجع المستفاد منها.

أمَّا **الموضوع** فعرضته في مبحثين: الأول: ماهية المصطلح، وفيه خمسة مطالب، هي: **الأول:** مفهومه لغة واصطلاحاً. **الثاني:** أركانه.
الثالث: نشأته. **الرابع:** تطوره.
الخامس: تعدده.

أمَّا **المبحث الثاني** : فسميته بـ المصطلح النحوي والعلوم الأخرى، وفيه ثلاثة مطالب، هي: **الأول:** المصطلح النحوي بين النحو وأصول الفقه.

الثاني: المصطلح النحوي بين النحو والمنطق.

الثالث: المصطلح النحوي بين النحو والبلاغة.

أمَّا **الخاتمة** فتضمنت أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: ماهية المصطلح

المطلب الأول: مفهومه:

المصطلح لغة: ((مصدر اسمي للفعل(اصطلح) من مادة صلح... ودلالة مادة (اصطلح) بمعنى الصلاح ضد الفساد... والاستصلاح نقيض الاستفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه)) [1].

اصطلاحاً: المصطلح هو : ((رمز لغوي محدد المفهوم واحد)) [2]. ذكر الجرجاني في كتابه بأنَّه: ((عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم، ينقل عن موضوعه الأول، أو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، أو مشابهتهما في وصف أو غيرها)) [3].

والعلاقة التي تربط بين المصطلح والمفهوم أنَّ المصطلح تصور فكري يعبر عنه برمز، قد يمثل موضوعاً مفرداً، ويمكن أن ينشأ من دمج مفاهيم أخرى، أماَّ التصور فيوضع حول الشيء المخصوص، وهو ذو طابع وضعي، ولبيئة النحاة أثر قوي في صناعة المصطلح النحوي، وإنَّ المفهوم لا يتصور صورته في الذهن؛ إلاَّ إذا تحدد في إطار نظرية علمية، ولولا المفهوم لصعب التمييز بين مختلف المجالات المعرفية؛ لأنَّ المفاهيم تختلف من مجال إلى آخر، وإنَّ المصطلحات لا تتولد قبل المفاهيم؛ لأنَّ المصطلح في العِلم ينشأ عن المفهوم[4]. والمفهوم غير المصطلح، وعمل المفهوم يحيل إلى فكرة ما يحكمه المتغير وعدم الاستقرار، في حين أن المصطلح يحكمه الاتفاق بحكم موضوع الاختصاص.

---

[1] لسان العرب لابن منظور. مادة (صلح).

[2] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمد حجازي: 11.

[3] كتاب التعريفات: 28.

[4] مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد: 80.

المطلب الثاني: أركان للمصطلح: وهي:

1_ **المفهوم:** هو الركن الأساس الذي يعتبر نقطة بداية لأي عمل مصطلحي [1].

2_ **الرمز** اللغوي: هو المفهوم المحدد المعين بطريق لفظ المصطلح، ولا يكتمل إلاَّ بتحقيق أمرين: الدقة العلمية، وهي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود منه، وأمَّا الدقة اللغوية في المصطلح فلا تكون إلاَّ بسلامته من الناحية اللغوية.

وأما الرمز النحوي فهو المزود للمعلومات النحوية من خلال تصنيف المصطلح إلى تصنيف الكلام، وتصنيف فصائل نحوية، أمَّا الأول فعناصره وحدات لغوية محددة حسب طبيعتها وهي ما يعرف بأقسام الكلام، وأمَّا الآخر فعناصره صيغ نحوية تتعلق بالمفردة مثل: العدد، والنوع [2].

3_ **الحدّ:** هو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء وتميزه عمَّا سواه، وهو ما يعرف حديثاً بـ (التعريف) وهو والشيء المعرف سواء، وهما تعبيران أحدهما موجز، والآخر مفصل عن شيء واحد بالذات[3].

المطلب الثالث: إرهاصاته:

النوع الأول : المصطلح الذي ظهر وبداية نشأة النحو العربي، هو **مصطلح العربية** الذي يعني لغة البادية الفصيحة، ويشير البحث أنَّ عمر بن الخطاب هو من قال به في قوله: ((تعلموا العربية فإنَّها تثبت العقل، وتزيد في المروءة)) [4]، ثم تطور مفهوم مصطلح العربية فشمل كلِّ الدراسات اللغوية من نحو، وصرف، وهذا ما يؤكد عليه أبو عمرو بن العلاء في قوله: ((أخبرني...سميته عربية أي دخل فيها كلام العرب كله؟ فقال:

---

[1] *ينظر:* المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس الحديدي: 49.

[2] *ينظر:* المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس الحديدي: 49.

[3] ينظر: الموسوعة الفلسفية، عبد الرحمن بدوي 1: 423_ 424.

[4] طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم : 13.

لا، كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قال: اعمل على الأكثر، واسمي ما خالفني لغات)) [1].

وهذا المصطلح لم يكن وحده الذي رافق نشأة المصطلح النحوي؛ وإنَّما كان مصطلح الإعراب رديفاً له في هذه الفترة.

أمَّا مصطلح **الإعراب** فهو الإيضاح والبيان، قال مالك بن أنس رضي الله عنه : ((الإعراب حَلِيُّ اللسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حليَّها)) [2].

فالظاهر من قول مالك بن أنس أنَّ الإبانة زينة الكلام، غير أنَّ هذا المصطلح أصبح رديفاً في دلالته للنحو، وهذا واضح لأغلب أسماء كتب النحاة، نحو: (إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت:338هـ) و(سرُّ صناعة الإعراب لابن جني 392هـ) و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ت: 761هـ) فالمتابع لأقوال النحاة في هذه الفترة والمدقق في أحكامهم في مختلف أبواب النحو، يقف على إشارات لعدد من المصطلحات التي اكتسبت حياة حتى الوقت الحاضر.

النوع الآخر : المصطلح منذ بداية تكونه، لانعدام الوثائق عن تلك الفترة التي تمثل التأليف النحوي، ويمكن للباحثة أن ترصد مصطلحات صاحبت نشأة النحو العربي من خلال تتبع تطّور هذا العلم غير أنَّ القدامي اختلفوا في من رسم معالم هذا العلم، فقال بعضهم: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم، وذهب بعض آخر أنَّ عبد الرحمن بن هرمز هو من وضع علم النحو، ولكن أشهر الروايات تفيد أنَّ أبا الأسود الدؤلي له السبق في التأليف [3] .

---

[1] المصدر نفسه: 39.

[2] طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم : 13.

[3] ينظر: أخبار النحويين البصريين: 5.

ولعل ما ذكره السيرافي عن تكليف زياد ابن أبيه لأبي الأسود الدؤلي من أن يضع علماً يضبط به اللسان العربي من الخطأ، حينما وجَّه إليه القول: ((اعمل شيئاً تكون فيه إمام ينتفع النَّاس به، وتعرب به كتاب الله فاستعفاه من ذلك حتى سمِع قارئاً يقرأ بالجرِّ في قوله تعالى: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾[التوبة:4]. فقال ما ظننت أنَّ أمر النَّاس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير فليبلغني كاتباً لقناً... فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين)) [1]، والظاهر من عدول أبي الأسود عن طلبه الاستعفاء يدل على أنَّ الدافع الديني كان سبباً قويًّا وراء ظهور المصطلح النحوي.

والحركات التي تمثلت في الفتح، والضم، والكسر، والتضعيف، هي مصطلحات أوليّة وضعها الخليل للتفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ، و يدل هذا على ذكاء وفطنة وتمكن أبي الأسود في اختيار هذه الحركات لسهولتها، وإيجازها، وقوة تأثيرها، فعلى هذا تسطيع الباحثة الحكم بأنَّ الدلالة الصوتية أساسٌ في وضع المصطلح النحوي؛ لأنَّها وصف لحركة الشفتين.

وعلى هذا يكون جهد أبي الأسود من الجهود الأولى التي ربطت الصوت بعضو جهاز النطق عند خروج الحرف من الشفتين، وهذا ما أكدَّه ابن سلام الجمحي عندما قال:((وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبا الأسود الدؤلي))[2].

---

[1] المصدر نفسه: 13.

[2] طبقات فحول الشعراء: 12.

وتابع تلاميذ أبي الأسود الدؤلي ما بدأ به معلمهم، ومنهم: نصر بن عاصم ت:89هـ، وعنبسة الفيل ت:100هـ

وعبد الرحمن بن هرمزت:117هـ، و ويحيى بن يعمرت:129هـ، نقط المصحف الذي أخذ عنهم، وسمي بنقط الإعجام؛ لأنَّه نقط جديد للحروف المعجمة، تمييزاً لها من الحروف المتشابهة، مثل: الباء، التاء، الثاء، الدال، والذال [1].

وبظهور الإشكال على القارئ بين نقط الإعراب، ونقط الإعجام توصل الخليل إلى وضع مصطلحات للعلامات الإعرابية، فناسب للألف فتحة صغيرة فوق الحرف، وللواو ضمة صغيرة فوقه، ولياء كسرة صغيرة تحته.

غير أنَّ الملاحظ على المصطلح النحوي في هذه الفترة؛ أنَّه لم يكن مستقراً؛ لأنَّ النحو لا يزال في طور النشوء والتطور.

المطلب الرابع: نشأته وتطوره:

من خصائص اللغة العربية الاتساع، والاشتقاق، والتوليد، والنحت، مما أوجب على النحاة أن يقيدوا الأحكام النحوية، فيرمزون إليها برموز تدل عليها في ألفاظ مختصرة، وسموها بـ (المصطلح النحوي)، غير أنَّ حلقات الدرس التي دار فيها الحوار حول الأحكام النحوية التي طال فيها النقاش، واحتاجت تقييد عباراتها حتى تصل إلى ثمرة الحوار والنقاش، وتكون دافعاً قويًا يسهم في نموه وتطوره، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما أورده أحد الباحثين [2] عن

[1] وفيات الأعيان لابن خلكان 2: 32.

[2] ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 148.

المصطلحات التي تتسم بالطول عن الباب الذي وضعت له من قبل، والتي سميت بالمصطلحات الميتة [1] ، كما جاء في كتاب سيبويه من تغيير في المصطلحات المتسمة بالطول.

وأسهم في ظهور علم النحو ولا سيما المصطلح النحوي مجموعة من العلماء على رأسهم الخليل بن أحمد (ت: 175هـ) الذي كانت له إسهامات في تطوّر المصطلح النحوي تمثلت في تطوّر العلامات التي أضافها في أخر الكلمة، من صورة النقطة إلى الحركة، وصورة النقطتين إلى التضعيف، وإنَّ علامات الخليل على آخر الكلمة اتسمت بالاستقرار منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، كما لاحظ الخليل أنَّ لكلام العرب نسقاً يطرد على قواعد محكمة، فوقف على هذه القواعد مستقرئاً من سماع فصيح اللغة، وعلى توضيح علل أقيستها، وإبراز العوامل المؤثرة في إعرابها، وظهر ذلك في نشاطه في عدد من المصطلحات، مثل: الرفع، والتوجيه، والإشمام، والنصب، والخفض، والجزم، والحشو، غير أنَّ الخليل ترك معجماً ضخماً سماه (العين) ضم ذخيرة من مصطلحات نحوية كثيرة، وكانت متناثرة في معجمه، مما يدل على أنَّه لم يكن يقصد التأليف في المصطلح [2] .

أمَّا الناظر في كتاب سيبويه فيرى حشداً كبيراً من المصطلحات النحوية التي صيغت بعبارات طويلة في عناوين الأبواب خالية من الإيجاز، تتضمن مفهوماً مصطلحياً نحوياً نحو قوله: ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعُل كان نكرة منوناً)) [3]، ونحو قوله: ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنَّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر وذلك

[1] مثل: الحروف العاملة، كانت تسمى حروف الإعراب، واستعمال الحركات بدل اواخر الكلم. المرجع نفسه: 148.

[2] ينظر: مقدمة معجم العين.

[3] الكتاب 1: 124.

قولك: ما أتت إلاَّ سيراً)) [1]غير أنَّ الكتاب تضمن مصطلحات أخرى اتسمت بذكر أقسامها مثل: ((فالكلم اسم وفعل وحرف فجاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [2] ويتناول سيبويه المصطلح النحوي في وضع الحدِّ للاسم عندما قال: ((الاسم رجل وفرس وحائط)) [3] غير أننا نجد في مواضع أخرى استعمالاً للمصطلح النحوي فيه من الدقة والاستقرار في معالجة أحوال أواخر الكلم [4].

ويظهر البحث أنَّ المصطلح النحوي في هذه الفترة لا يزال قيد النضج والتطور والارتقاء، ولم يصل إلى مرحلة الاستقرار.

المطلب الخامس: تعدده:

مرَّ المصطلح النحوي بمراحل عدة انعكس من خلاله أثره على الدرس النحوي، من حيث ثبات المصطلح، واستقراره، وتغيره، وتبدله في الدلالة، وتعدده في المسائل النحوية غير أنَّ التبدل والتغير في دلالة المصطلح لا يعم أغلب المصطلحات لمعاني مدلولاتها، كالرفع، والنصب، والجرِّ، وغيرها من المصطلحات التي اكتسبت دقتها في التعبير عن المعنى النحوي الذي وضع له منذ القديم حتى الوقت الحاضر، نحو: الكسرة، والضمة، والفتحة، والسكون، والتضعيف..

والملاحظ أنَّ المصطلح النحوي قد اختلف مفاهيمه الاصطلاحية باختلاف المذهب النحوي، الذي يستعمله أصحابه سواء أكانوا بصريين، أم كوفيين، غير أنَّ هذا

---

[1] نفسه 1: 335.

[2] الكتاب 1: 12.

[3] نفسه 1: 104.

[4] ينظر: المصدر نفسه 2: 183.

الخلاف الاصطلاحي علاقته طردية بين المذهبين، وهذا راجع إلى اختلاف نظري بينهما في تحديد المصطلحات التي تختزل منها التسميات[1].

ويظهر البحث الاختلاف في أثر تعدد المصطلح بين المذهبين بالوقوف على بعض من نماذج :

أولها: اختلاف دلالة المصطلح بين المذهبين نحو: [ضمير العماد، المجهول، واو الصرف].

ف **(العماد)** عند البصريين هو ضمير الفصل، نحو: فلان هو الأجمل. فكلا المصطلحين يشتركان في هذا النوع من الكلم في الجملة؛ إلاَّ أنَّهما يختلفان في تدقيق النوع نفسه، فيرى البصريون أنَّ ضمير الفصل جاء لفصل الاسم الأول عمَّا بعده.

أمَّا الكوفيون فاختاروا له مصطلحاً يدل على معنى التقوية والدعم؛ لإفادة توكيد الضمير المذكور جيء به (عماد الاسم الأول) وهو المبتدأ لتقويته [2] .

أمَّا مصطلح **(المجهول)** فلقَّبَهُ البصريون بثلاثة ألقاب، ضمير الشأن، ضمير الحديث، ضمير القصة؛ لأنَّه يعود على الشأن، أو الحديث، أو القصة.

أمَّا الكوفيون فاعتمدوا مصطلح (المجهول) لكونه لم يتقدم عليه ما يعود إليه [3].

آخرها: اعتماد السياق في الحكم بالتسمية الاصطلاحية، فقد اعتمد الكوفيون لمصطلح (ترجمة وتبيين) للدلالة على البدلية فيهما، ويؤكد سيبويه على هذه البدلية

---

[1] ينظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة: 57.

[2] ينظر: ينظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة: 59.

[3] ينظر: المصدر نفسه: 61.

قائلاً: ((رأيت قومَك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم به... على أنَّ أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، ولكنَّه ثنى الاسم توكيداً)) [1].

وعلى هذا أنَّ في البدل ما في معنى التوكيد من تكرير جعل الكوفيين يصطلحون على استعمال مصطلح التكرير [2] .

أمَّا مصطلح **الإعراب والبناء** فالكوفيون لا يفصلون بينهما، والبصريون يفصلون بينهما تمييزاً؛ للألقاب التي يتبعها التنوين من التي لا يتبعها [3] .

كما أسهم تعدد المصطلح في كثير من المسائل النحوية، ارتكزت في أساسها على فكرة العامل، فيرى الكوفيون أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان، أمَّا البصريون فيرون أنَّ المبتدأ مرتفع بالابتداء، أو بالمبتدأ، أو بالابتداء والمبتدأ، كما يرون أنَّ الفعل المضارع مرتفع؛ لاحلاله مقام الاسم، غير أنَّ الكوفيين يذهبون في رفعه لتعريه من عوامل النصب والجزم [4] .

من خلال استعراض تعدد المصطلح تلحظ الباحثة أنَّ المدرسة البصرية لها السبق في الطرح المصطلحي، الذي تميز بالدقة والتحديد، وأنَّ ظهور التعدد المصطلحي وإشكاليات مفهومه، يرجع إلى اختلاف المدرستين في دلالة المصطلح.

---

[1] الكتاب 1: 150.

[2] ينظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: 63.

[3] ينظر: المدارس النحوية : 196.

[4] ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم عبود السامرائي: 62_ 64.

المبحث الثاني: المصطلح النحوي والعُلوم الأخرى

المطلب الأول: المصطلح النحوي بين النحو وأصول الفقه:

لقد استفاد المصطلح النحوي من علم أصول الفقه في الدرس النحوي، في عدد من المصطلحات منها: الأمر، والنهي، والاستثناء، وبعض حروف المعاني، والنسخ، والتعدية، والتعليق، والعلة، والابتداء، والشرط، والحال، والواجب، والمانع، والسبب، والرخصة، والجائز، نستعرض منها على سبيل المثال لا الحصر.

1_ **الأمر**: فالأمر عند النحاة:((الأمر: واحد الأمور، يقال: أمر فلان مستقيم، وأموره مستقيمة، وأمرته بكذا أمراً، والجمع الأمور)) [1]، والأمر بمعنى الحال، جمعه أمور﴿ **وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ** ﴾ [هود:97]، والأمر بمعنى الطلب، وهو ((كلُّ فعل دال على طلب حصول الشيء في المستقبل عن طريق الصيغة، لا عن طريق لام الأمر)) [2]، وللأمر عند النحويين صيغ متعددة: [3] أن يكون بصيغة افعل كقوله تعالى: ﴿ **فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** ﴾ [الحج: 78]، أو يكون بصيغة الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، قال تعالى: ﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ** ﴾ [الطلاق: 07]، أو يكون بصيغة اسم فعل مثل قوله تعالى: ﴿**هَيْتَ لَكَ** ﴾ [يوسف: 23]، أو يكون بصيغة المصدر النائب عن الفعل كقوله تعالى ﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ [محمد: 4]، أو يكون جملة خبرية يراد بها الطلب كقوله تعالى: ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾ [البقرة: 233].

---

[1] الصحاح، للجوهري، مادة(أمر).

[2] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي: 12_13.

[3] الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد الأفغاني: 78.

أمَّا حدَّه عند الأصوليين هو ((اللفظ الموضوع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء، ويتحقق بالفعل بصيغة الأمر (افعل)، أو بالجُمل الخبرية التي يقصد بها الأمر والطلب لا الإخبار)) [1]، وعرَّفه الغزالي أنَّه ((القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به)) [2]، وللأمر عند الأصوليين صيغ متعددة [3]، الوجوب كقوله تعالى: ﴿ **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** ﴾ **[البقرة: 44]**، والندب كقوله تعالى : ﴿**وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** ﴾ [النور:33]، والإرشاد كقوله تعالى: ﴿ **فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّه** ﴾ [البقرة: 283]، والإباحة كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا**﴾ [المائدة:02] ، والتأديب كقول ابن عباس: (كُلْ مما يليك) ، والامتنان كقوله تعالى ﴿ **كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِين** ﴾ [الأنعام: 142]، والإكرام كقوله تعالى: ﴿**ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِين** ﴾[الحجر: 46]، والتهديد كقوله تعالى: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ﴾ [فصلت:40]، والتسخير كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً** ﴾ [البقرة:67]، والإهانة كقوله تعالى: ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ** ﴾ [الدخان: 49]، والتسوية كقوله تعالى: ﴿ **اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا** ﴾ [الطو:16]، والإنذار كقوله تعالى: ﴿ **كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ**﴾ [المرسلات: 46].

2_ أمَّا **النهي** فهو الزجر عن الشيء بالفعل أو بالقول [4]، وعند النحاة جعله سيبويه نقيضاً للأمر، قال: ((لا تضربْ نفيٌ لقوله اضربْ)) [5]، ومعنى ذلك أنَّ الأمر إيجابٌ، والنهي سلبٌ، قال الرضي عن صيغة قول القائل: (لا تؤاخذني)،

---

[1] مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب 644.

[2] المستصفى 2: 61.

[3] أصول السرخسي 1: 14.

[4] ينظر: الكليات للكفومي. 903.

[5] الكتاب 1: 136.

في نحو: اللهم لا تؤاخذني بما فعلت، نهيٌ في اصطلاح النحاة، وإنْ كان دعاء في الحقيقة [1].

أمَّا **النهي عند الأصوليين** فهو المنع، وهو طلب المتكلم من المخاطب الكفُّ عن فعل الشيء، والأصل فيه أن يصدر ممن هو أعلى، وإنْ صدر من المساوي فهو التماس، وإنْ صدر من الأقل فهو دعاء [2]، ومن مفاهيمه أنَّه: ((القول الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء)) [3]، وللنهي صيغ متعددة [4] منها: صيغة النهي المعتادة، كقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَن** ﴾ [الأنعام:152]، ولفظ التحريم كقوله تعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِير...**﴾ [المائدة:03]، أو نفي الحلّ كقوله تعالى ﴿ **وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا**﴾ [البقرة: 229]، والأمر الدال على الترك كقوله تعالى: ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّور**﴾ [الحج: 30].

3_ **النسخ في اللغة:** المحو والإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، إذا أزالته [5] .

أمَّا **النسخ عند النحاة** فمعناه رفع حكم المبتدأ والخبر، والاتيان لهما بحكم جديد بسبب دخول أحد النواسخ عليهما [6].

أمَّا النسخ عند الأصوليين فهو: ((إبطال العمل بالحكم الشرعي بدليل متراخ عنه، يدل على إبطاله صراحة أو ضمناً... أو هو إظهار دليل لاحق نسخ ضمنياً العمل بدليل سابق)) [1].

---

[1] ينظر: شرح الشافية 2: 267.

[2] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي 232.

[3] مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني: 44.

[4] ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني 1: 278.

[5] القاموس المحيط (نسخ).

[6] ينظر: قطر الندى، لابن هشام: 176.

4_ **التعليق عند النحويين** بحث متعلق بظن وأخواتها، وهو ترك عملها، أي عدم مباشرتها للمفعولين، وذلك إذا وقع أحد هذه الأفعال قبل شيء له الصدر وذلك أن يقع قبل (ما) النافية ...أي قبل قَسَمٍ ملفوظ، أو مقدر... أو قبل(لام الابتداء)، أو(لام جواب القَسَم ...أو وقع قبل الاستفهام ... وقد سمي هذا الإلغاء اللفظي لا المحلي، تعليقاً تشبيهاً للفعل بالمرأة المعلقة [2].

أمَّا **التعليق عند الأصوليين** فمبني على تعليق المرأة، والمرأة المعلقة هي الأرملة التي فقدت زوجها، أو المطلقة ولم تستوف عدة النكاح، فلا هي متزوجة، ولا هي تستطيع تزويج نفسها؛ فهي معلقة قال تعالى: ﴿ **فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ** ﴾ [النساء: 129].

المطلب الثاني: المصطلح النحوي بين النحو والمنطق:

اهتم المناطقة بالجانب العقلي في مفهوم المصطلح أولاً، قبل اهتمامهم باللفظ الدال على المعنى، أمَّا النحاة فاهتموا بالألفاظ الموصلة إلى المعنى؛ لأنَّ النحاة يتعاملون مع الواقع اللغوي، وليس مع النظر العقلي، وبعد استقرار القواعد النحوية وتأليف الكتب النحوية اهتم عدد من علماء النحو باستعمال مصطلحات العلوم الأخرى، كالفقه، والمنطق، والكلام، ولاسيما في القرن الرابع وما بعده، وأثر علم المنطق في النحو واضح، وبخاصة فيما يتعلق بعدد من المصطلحات منها: (الحدود والتعريفات، والمفرد، والمركب، والخبر، والفاعل، والصفة، والجنس، والقياس، والعلة) أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1_ **الحدُّ عند النحاة** هو المعرف للشيء المميز له عن عداه، وذلك بأن يكون جامعاً لأفراده، مانعاً من دخول غيره فيه، ولهذا قال الرضي: ((شرط الحد أن

[1] ينظر: الموافقات للشاطبي 3: 104.

[2] أوضح المسالك، لابن هشام 2: 56_ 58.

يكون جامعاً مانعاً)) [1]، ومما يشترط للحد ألا يتضمن لفظاً مبهماً؛ لأنَّ وظيفة المعرف(الحد) هو التوضيح والبيان، وقد استعمل الجرجاني هذا المعنى في المقتصد عند كلامه عن مواضع التفريق بين كسر همزة إنَّ وفتحها إذ يقول: ((اعلم أن الحد في الكسر والفتح أنَّ الموضع إذا اختص بأحد القبيلين الفعل، أو الاسم، وجب الفتح؛ فإذا لم يختص بأحدهما وصلح لهما وجب الكسر)) [2]، فالحد بمعنى المعرف، أو الفاصل بين الشيئين اللازم التعريف بهما، فشرط الحد عند النحاة هو التوضيح والتمييز والبيان لا غير، سواء أكان بذكر أوصافه المميزة، أم بذكر جميع أفراده على طريقة الحصر.

أمَّا **عند المناطقة** فهو قول دال على ماهية الشيء، وهو إمَّا تام، أو ناقص؛ لأنَّه إنْ كان بالجنس والفصل القريبين فهو حدٌّ تام، وإنْ كان بالجنس البعيد والفصل القريب فهو حدٌّ ناقص، والمقصود بالماهية مجموع الذاتيات التي بها قوام الشيء [3]، فمثلاً ذاتية الإنسان هي الحيوانية، والنطق، أي بمعنى: الحياة والفكر، ومعرفة ذاتيات الأشياء أي: حقائقها أمر مستحيل، أو عسير في عموم المحسوسات والمعاني.

ومصطلح الحدّ يختلف عن مصطلح التعريف عند علماء المنطق؛ لأنَّ التعريف ما يميز المعرف بأي شيء كان، فعندما يقولون(يعرف) فيقصدون تمييز المُعرَف وتوضيحه بأي شيء كان، سواء كان بالذاتية أم بالعرضية [4]، ولقد تشرب بعض النحاة مفهوم المصطلح النحوي (الحدُّ) من المناطقة في كتبهم حيث قال ابن يعيش: ((اعلم أنَّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة الشيء وتميزه عن غيره

---

[1] شرح الرضي على الكافية 1: 45.

[2] المقتصد في شرح الإيضاح 1: 418.

[3] ينظر: معيار العلم في المنطق 266.

[4] رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة 50_52.

تمييزاً ذاتياً، حدوه بحدٍ يحصب لهم الغرض المطلوب، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على الجوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود دلالة خاصة)) [1].

2_ **الفاعل عند النحاة** هو ما أسند إليه الفعل المبني للمعلوم مقدماً عليه، فالفعل المنفي يرتفع الاسم بعده، على أنَّه فاعل، وإنْ لم يقم بالفعل مثل: ما خرج زيد وإذا قلنا (أيقوم زيد) بالاستفهام من المخاطب ف (زيد) فاعل وإنْ لم نثبت له القيام، والفاعل قد يحدث شيئاً وقد لا يحدثه [2]، وهو مصطلح له دلالة خاصة، فقد يكون هو القائم بالفعل، وقد لا يكون، فالنحاة ينظرون إلى الفاعل من منظار الشكل، وهو أن يسبقه فعل مبني للمعلوم، ويكون الاسم بعده مرفوعاً على طريقة الإسناد إليه، وأكدَّ قول ابن يعيش في كتابه حيث قال: ((اعلم أنَّ الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء... إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل، أو مؤثراً فيه)) [3].

وأمَّا الفاعل عند علماء المنطق هو من أحدث شيئاً، ويقصدون به المحدِّث شيئاً وهو مصطلح نحوي قائم على النظر العقلي، مثلاً: قام زيد، فاعل في اللفظ والمعنى، وفي مات زيد، وقامت السموات والأرض، فاعل في اللفظ دون المعنى [4].

فالفاعل كمصطلح نحوي يختلف عن الفاعل في النظر العقلي عند علماء المنطق؛ لأنَّ نظر النحاة إلى الألفاظ أولاً، أمَّا عند علماء المنطق فالنظر إلى المعنى.

---

[1] شرح المفصل 1: 81.

[2] التوقيف على مهمات التعريف، المناوي: 548.

[3] شرح المفصل 1: 74.

[4] ينظر: الكليات، الكفومي 675.

3_ **الصفة عند النحاة**، النعت، وهو ((التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته ... أو من صفات ما تعلق به)) [1]، والنعت والصفة يكونان مشتقين، أو مؤولين بمشتق عند جمهور النحاة، وكذا يصح أن يكون النعت جملة وتكون مؤولة بالنكرة [2] نحو: (كريم، عالم)، فهذه كلها دالة على ذات موصوفة بالكرم، أو العِلم، فالصفة هي الموصوف عند النحاة من حيث الواقع الخارجي، فهما في الخارج شيء واحدٌ.

أمَّا الصفة عند المناطقة فلا تتحد مع الموصوف؛ لأنَّ الصفة من عوارض الذات، فالعِلم، والقدرة، والإرادة، صفات، وأوصافها هي العَالم، والقادر، والمريد، فبينها تغايرٌ في الحقيقة عند المناطقة، وعلماء الكلام [3].

ووضَّح ابن جني مفهوم الصفة، والموصوف المخالِفة لطريقة النحاة، فقال: ((وليس يريد النحويون بالصفة ما يريد المتكلمون فيها من نحو القدرة، والعِلم، والسكون، والحركة؛ لأنَّ هذه الصفات غير الموصوفين بها، ألاَّ ترى أنَّ السواد غير الأسود، والعِلم غير العَالم، والحركة غير المتحرك)) [4]، والصفة والموصوف غير متفقتي المعنى؛ لأنَّ الصفة من عوارض الذات، ولذا اختاروا الذات بدلاً من الاسم، فالمناطقة، وعلماء الكلام لا يقولون: اسمٌ معرفة، أو نكرة؛ بل يقولون ذات نكرة، أو ذات معرفة، والجملة _ عندهم_ لا تتصف بهذه الصفات[5].

---

[1] شرح ابن عقيل3: 191.

[2] ينظر: المقتضب 3: 49.

[3] ينظر: الكليات: 546.

[4] سرُّ صناعة الإعراب 1: 41_ 42.

[5] ينظر: معيار العلم في المنطق: 94_ 97.

4_ **المفرد عند النحاة** هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا على غيره من حيث هو جزءٌ لَهُ [1] نحو(زيدٌ)، فإنَّه يدل على المسمى، ولو أُفردَ حرفٌ من لفظ زيدٍ، ك(الزاي) مثلاً، لم يدل على المعنى، ممّا يدل هو عليه، قال الجرجاني في هذا الصدد: ((المفرد هو الجزء الواحدُ، نحو: أخوك، وضارب، وخارجٌ)) [2].

وذكر الكفومي تعريف المفرد ونسبه إلى النحاة، فقال: ((هو الملفوظ بلفظ واحد بحسب الحرف، إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء)) [3] ، والمفرد عند النحاة يطلق باعتبارات عديدة، يرى ابن الحاجب له ثلاثة اعتبارات [4] ، وهي: المفرد المقارب للمركب، ويقصد به ما ذكر في تعريف الكلمة، والمفرد المقابل للمثنى والمجموع، والمفرد المقابل للمضاف، والشبيه بالمضاف، وهو الذي يذكر في باب المنادى، واسم لا النافية للجنس.

أمَّا **عند المناطقة**؛ فهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلاً هو جزؤه كقولك: عيسى، وإنسان، فإنَّ جزأي عيسى(عي) (سى)، وجزأي إنسان هما:(إن) (سان) ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلاً [5] ، فمثلاً عبد الله _ ونحوه من الأعلام المركبة المضافة _ حين إطلاقه عَلماً مفرداً، وليس مركباً، وهذا ما قال به علماء المنطق، فكل علم على ذات مفرد سواء بلفظ واحد، أو أكثر، وغيره من المركبات، مثل: سيبويه، وتأبط شراً، وغيرها من المركبات إذا سُمي بها،

---

[1] ينظر: شرح المفصل1: 19.

[2] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني 1: 218.

[3] الكليات: 829.

[4] ينظر: أمالي ابن الحاجب: 105.

[2] معيار العلم في المنطق: 77.

[3] ينظر: المستصفى في علم الأصول1: 18.

فالمفرد عند المناطقة أنْ لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى المطابقي حين الإطلاق، ويقصدون بالمعنى، الذاتيات المقومة للذات [1].

المبحث الثالث: المصطلح النحوي بين النحو والبلاغة:

أضحت العلاقة بين النحو والبلاغة علاقة وصل وربط بين العلمين، وبخاصة في علم المعاني، فعند النظر في مباحث هذا العِلم نجد بعضاً من مباحثه تدرس في علم النحو؛ غير أنَّ البلاغيين قد أخذوها بطريقة مغايرة لطريقة النحاة في عرضها، فالنحوي يدرس هذه الأحوال من حيث الجواز، والوجوب، والامتناع، أي: من جهة الحكم، وإمكان الاستعمال.

أمَّا البلاغي فيدرس الأسرار الكامنة وراء هذه الأحوال؛ لأنَّه يدرسها من حيث كونها مطلباً بلاغياً يقتضيه المقام، ويتطلبه حال المخاطب.

وأثر علم البلاغة في النحو واضحٌ وبخاصة فيما يتعلق بعدد من المصطلحات منها: (التقديم والتأخير في المسند إليه، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير، ومتعلقات الفعل المراد بها، وأحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

1_ **أحوال الإسناد الخبري عند النحويين؛** هو الاسم المرفوع المسند إليه إلى المبتدأ، وهو الذي يكمل الجملة، وينقسم عند النحاة إلى ثلاثة أقسام:[2]

مفرد، وجملة، وشبه جملة، فقد يأتي اسماً ظاهراً، وجملة اسمية، أو فعلية، وشبه جملة فيأتي جاراً ومجروراً، أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ**﴾ [الإسراء: 44].

[1] ينظر: المستصفى في علم الأصول1: 18.

[2] ينظر: مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني1 : 27.

أمَّا **عند البلاغيين فيرتبط بمتلقي الخبر**؛ فإن كان لا يعلم به سُمي الخبر(فائدة الخبر)، وإن كان يعلم به سُمي (لازم فائدة الخبر) [1] فمثلاً: قام محمد، فكلمة (قام) أسندت إلى كلمة محمد، حيث يسمى محمد مسنداً إليه، أو محدثاً عنه؛ أمَّا (قام) يسمى مسنداً أو حديثاً، وتسمى النسبة بينهما إسناداً [2].

2_ **الفصل والوصل**؛ عند النحاة (بالواو) ويسمى الواو حرف مدٍّ، إذا سكن، وَضُمَّ ما قبله، مثل: يصوم، أمَّا إذا سُكن وفتح ما قبله فهو حرف لين، مثل: الصوم، فالواو العاطفة لها معان كثيرة، منها: أن تأتي بمعنى مطلق الجمع [3] ، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِين** ﴾ [العنكبوت: 15]، وعلى سابقه نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُون**﴾ [الحديد: 26]، وعلى لا حقه قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِي**﴾ [الشورى: 7] فالجمع هو الضم، فالواو العاطفة تفيد الجمع دون النظر إلى ترتيب، أو معية، وأنَّه إذا قيل: جاء زيد وعمرو يحتمل ثلاثة أوجه: للمعية فقط دون الترتيب، أو على الترتيب الظاهر، مثل: جاء زيد وعمرو، زيدٌ أولاً ثم عمرو أو العكس، عمرو أولاً ثم زيد هذا من حيث الإطلاق؛ أي: إطلاق الجملة وتشريك عمرو مع زيد في الحكم الذي هو الإعراب، وفي المعنى الذي هو إثبات المجيء لعمرو، كما أثبت لزيد، وهذا هو المراد بمطلق الجمع [4].

---

[1] التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: 40_ 41.

[2] ينظر: علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح بسيوني 1: 35.

[3] الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي 1: 100. وينظر: مغني اللبيب 2: 349.

[4] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي1: 26.

أمَّا **الفصل والوصل عند البلاغيين**، فالقصد بالوصل عطف جملة على أخرى بالواو، والفصل ترك هذا العطف [1]، والوصل (بالواو) دون غيرها من حروف العطف، ويحتاج العطف بها إلى لطف في الفهم، والدقة في الإدراك؛ إذ أنَّها لا تدل إلاَّ على مطلق الجمع والاشتراك. أمَّا غيرها من حروف العطف فتفيد معاني أخرى، كالترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب 111

ومن الوصل نحو: لا وبارك الله فيك، إجابة لمن قال: هل لك حاجة أساعدك في قضائها؟ ففي المثال الأول جملة خبرية، وفي الثانية إنشائية، ولو فصلت الثانية عن الأولى لتوهم السامع أنَّك تدعو عليه، في حين أنَّك تقصد الدعاء له؛ ولهذا وجب العدول عن الفصل إلى الوصل [2].

وللفصل مواضع أن يكون بينهما اتحاد تام، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى، أو بياناً لها، أو بدلاً منها، أو يكون بينهما تباينٌ تام؛ وذلك بأن تختلفا خبراً وإنشاء، أو بألاّ تكون بينهما مناسبة ما، ويكون بينهما مناسبة كمال الانقطاع، وأن تكون الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الأولى، ويكون بين الجملتين شبه كمال الاتصال، ويجب الوصل بين الجملتين إذا قصد اشتراكهما في الحكم الإعرابي، وذلك إذا اتفقتا خبراً، أو إنشاء، وكانت بينهما مناسبة، وكذلك إذا اختلفا خبراً وإنشاء وأوهم الفصل خلاف المقصود [3].

3_ يعد **التقديم والتأخير** عند النحاة أسلوباً من أساليب التعبير العربي الفصيح، ممَّا جعل الباحثين من نحاة وبلغاء يقفون على هذه الظاهرة، ويؤلونها اهتماماً، فجعلوا لها ضوابط حتى لا يعدل عنها، واعتبروا الالتفات عن رتبها خرقاً لهذه القواعد العربية.

---

[1] بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح 1: 55.

[2] ينظر: جواهر البلاغة، الهاشمي1 : 09.

[3] ينظر: بغية الإيضاح 2: 60_ 63.

فمصطلح التقديم والتأخير قد تناوله أوائل النحاة واللغويين، فابن جنى قد ذكره في كتابه وجعله في ضربين: ((أحدهما ما يقبل القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار كما بيَّن ما يجوز تقديمه، ومالا يجوز))[1].

وهذه الظاهرة شملت الجملتين الاسمية، الفعلية، ففي الجملة الاسمية تضمنت حالات وجوب تقديم المبتدأ، وحالات وجوب تقديم الخبر، وحالات الابتداء بالنكرة.

أمَّا في الجملة الفعلية فتضمن تقديم الفعل عن الفاعل ونائبه، والمفعول به في حالتيه: الوجوب، والجواز، والمتعدي لأكثر من مفعول به، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بـ وجوب تقديم الخبر، فقد ذكره النحاة في مواضع [2]:

الوجوب، والجواز، والمتعدي لأكثر من مفعول به، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بـ وجوب تقديم الخبر، فقد ذكره النحاة في مواضع [3]:

1_ **إذا كان المبتدأ نكرة مختصة لا مسوغ للابتداء به**؛ إلاَّ تقدم الخبر المختص، قال تعالى: ﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾ [البقرة:07]، فغشاوة مبتدأ مؤخر غير مختص، لا يجوز تقديمه على الخبر، ولو تأخر عنه لتوهم أنه صفة؛ لأنَّ الجُمل وشبهها بعد النكرات صفات، فوجب تقديم الخبر.

2_ **أن يكون المبتدأ محصوراً بـ (إلاَّ)** نحو قوله تعالى: ﴿ **مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ**﴾ [المائدة:99]، فإنَّ الجار والمجرور(على الرسول) خبر مقدم، و(البلاغ) مبتدأ مؤخر.

---

[1] الخصائص 2: 382_ 383.

[2] مفتاح العلوم، السكاكي: 58.

[3] مفتاح العلوم، السكاكي: 58.

3_ **إذا اتصل المبتدأ بضمير يعود على الخبر** نحو قوله تعالي: ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا** ﴾ [محمد: 24]، أقفالها مبتدأ مؤخر، وعلى قلوب خبر مقدم، ولا يجوز تأخير الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

4_ **أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام** كما في قوله تعالى: ﴿**مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**﴾ [البقرة:214]، فـ(متى): اسم استفهام تضمن معنى الظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام.

أمَّا مصطلح التقديم والتأخير عند علماء البلاغة فقد ذكره عبد القاهر الجرجاني مخصصاً له فصلاً كاملاً سماه التقديم والتأخير، قائلاً: ((هو باب كثير الفوائد، جمَّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية...ثمَّ تنظر فتجد سبب أن راقك وَلَطُف عندك أن قدَّم فيه شيءٌ، وحوَّل اللفظ من مكان إلى أخر))[1] ، ومن خلال نص الجرجاني عن التقديم والتأخير، يقر له لذة وحُسناً في الكلام، والتقديم عنده نوعان:

أحدهما أن يكون على نية التأخير، كالخبر إذا قُدّم على المبتدأ، والمفعول إذا قُدّم على الفاعل، مثل: (منطلق زيد) و(ضرب عمراً زيد)، نجد أنَّ لفظي:(منطلق_ عمراً) لم يخرجا عمَّا كان عليه؛ وإنَّما بقيا على حالهما [2].

والآخر أن يكون على نية التقديم، نحو: (ضربت زيداً وزيدٌ ضربته)، فهنا قدَّم المفعول، ولكن لم يبق منصوباً، وإنَّما رُفع بالابتداء.

وعلى هذا الأساس يتضح أنَّ النوع الأول تحتفظ بحقها الإعرابي، وأمَّا في الوجه الآخر فالأمر مختلف حيث تتبدل المواضع الإعرابية، فيصبح المبتدأ خبراً، والخبر مبتدأ [1].

---

[1] كتاب دلائل الإعجاز، الجرجاني:106.

[2] كتاب دلائل الإعجاز: 106.

ومن أغراض التقديم تقديم المسند إليه هي: تقديم المسند إليه لتعجيل المسرة، وبغرض التبرك بالاسم، والتشويق إلى المتأخر إذا كان مشعراً بغرابة، وأنَّ النص على سلب العموم، ولو تقدمت أداة العموم وتأخرت أداة النفي فيسمى عموم السلب، وبغرض تقوية الحكم وتقريره، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ** ﴾ [البقرة:113]، فالمسند إليه تقدم، والمتمثل في لفظ الجلالة(الله) حيث تقدم على الخبر الفعلي وهو(يحكم)؛ ولكنه غير مسبوق بنفي؛ لأنَّ الله ﷻ هو الذي يفصل بين النَّاس بالعدل والقسط، ولذلك فالمسند إليه مقصور عليه وتقدم بغرض تخصيصه، وشموله، وعودة الحكم إليه [2].

4_ **متعلقات الفعل عند النحاة؛** هي ما يتصل بالفعل، وما يتعلق من فاعل ومفعول، وجار ومجرور، وظرف، ومصدر، وحال، وتمييز[3].

أمَّا **عند البلاغيين** فيقصد بها: التخصيص، والتبرك، والتلذذ، ومراعاة الفاصلة[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾، تقدم المفعول ﴿ **إِيَّاكَ** ﴾ على الفعل ﴿ **نَعْبُدُ** ﴾ ؛ لإفادة التخصيص لله ﷻ بالعبادة والطاعة له.

وعلى ما تقدم في الخصوص يكون مفهوم المصطلح بين النحو والبلاغة متفقاً في اللفظ، مختلفاً في الدلالة والتطبيق.

---

[1] المصدر نفسه: 106.

[2] بغية الإيضاح1: 90.

[3] البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، الميداني 1: 293.

[4] ينظر: جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي: 163.

الخاتمة

1_ إنَّ الدافع من وراء ظهور أوليات المصطلح النحوي كان دافعا دينيا، والحركات التي توصل إليها الخليل بن أحمد ثابتة ومستقرة منذ ظهور المصطلح حتى الوقت الحالي.

2_ من جهود أبي الأسود أنَّه ربط حركة الصوت بعضو جهاز النطق عند خروج الحرف من الشفتين، فكانت الدلالة الصوتية أساساً في وضع المصطلح النحوي.

3_ ولكتاب سيبويه دور كبير في توثيق المصطلح من حيث ذكرها في الكتاب حتى وإن كانت متفرقة، وأن المصطلح في هذه الفترة لا يزال قيد النضج والتطور.

4_ أن تعدد المصطلح له دور في الانعكاس على الدرس النحوي من حيث استقرار المصطلح، وتغيره، وتبدله في الدلالة على المسائل النحوية غير أنَّ هذه الصفات هذه الصفات لم تعم أغلب المصطلحات كالنصب، والرفع، الجزم، وغيره من المصطلحات التي اكتسبت دقتها في التعبير عن المعنى النحوي.

5_ أنَّ مفاهيم المصطلح النحوي الاصطلاحية اختلفت باختلاف المفاهيم النحوية من حيث المدرستين: البصرية، والكوفية.

6_ عرض البحث مصطلحات مشتركة بين الأصوليين والنحاة، أبرزها الأمر والنهي، واستعماله عند الأصوليين أشمل وأوسع لاستنباط الحكم الشرعي من النص.

7_ أظهر البحث أثرعلم المنطق في المصطلح النحوي ولا سيما فيما يتعلق بعدد من المصطلحات منها شرط الحدِّ، فشرطه عند النحاة التوضيح ، والتمييز، والبيان، وعند المناطقة القول الدال على ماهية الشيء، فحكم الشرط عند النحاة النظر إلى الألفاظ الموصلة إلى المعاني، والمناطقة إلى المعاني أولاً، وابتدأً.

8_ أبرز البحث قوة العلاقة بين النحو والبلاغة من حيث اتصاله بمباحث من علم المعاني، فالنحاة غايتهم بناء الجملة، والبلاغيون غايتهم المظهر الجمالي في بناء الجملة.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تح: طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر، ط/1/1995م.

_ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف محمد بن علي الشوكاني، تح: أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ط/1/1999م.

_ الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب القاهرة مصر.(د .ط. د.ت).

_ أصول السرخسي، للسرخسي، تح: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف، النعمانية، حيدر آباد الهند.

_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري، الناشر دار الجيل بيروت، ط/5/1979م.

_ الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق، محمد عبد المنعم خفاجة، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان، ط/3/1997.

_ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف عبد المتعال الصعيدي، الناشر مكتبة الآداب 1999م.

_ البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن الميداني، دار القلم دمشق، ط/1/1996م.

_ التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: محمد رمضان الداية، الناشر دار الفكر المعاصر بيروت دمشق.

_ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت ط/1992/1م.

_ جواهر البلاغة(المعاني، والبيان، والبديع) تأليف: أحمد السيد الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية ط/1999/1م.

_ الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

_ سرُّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم دمشق ط/1985/1م.

_ شرح الرضي على الكافية، ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، ط/1996/2م.

_ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

_ شرح المفصل لابن يعيش النحوي، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية.

_ الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين.

_ طبقات فحول الشعراء، محمد ين سلام الجمحي، دار الكتب العلمية2001م.

_ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم.

_ علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح بسيوني، مكتبة القاهرة، (د ط دت).

_ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، راجعه: زكرياء جابرو أنس الشامي، دار الحديث القاهرة.

_ قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

_ كتاب أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمار، دار الجيل.

_كتاب التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، 1995م، بيروت.

_ كتاب دلائل الإعجاز، لآبي بكر عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر.

_الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط/2/ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977م.

_ كتاب العين، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

_ الكليات ، الكفومي، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة 1988م. بيروت.

_ لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين ين مكرم، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

_مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، الناشر: دار الفكر ط/1411/1هـ.

_ مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب، تح: نذير حمادي، دار ابن حزم بيروت لبنان ط/2006/1م.

ـ المدارس النحوية، أسطورة وواقع، إبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، ط/2/2010م.

_ المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

_ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، دار الفرقان، عمان الأردن، ط/1/1985م.

_ المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تح: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة ، بيروت _ لبنان ط/1/1997ن.

_ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض 1981م.

_ المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي للنشر، منوبة _ تونس، ط/1/2003م.

_ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ط/1/2002م.

_ معيار العلم في المنطق في المنطق، لأبي حامد الغزالي، شرحه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان/ ط/2/2013م.

_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط/1/الكويت 2000م.

_ مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/2/1987م.

_ مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، التلمساني، دار الرشاد، الدار البيضاء، ط2009م.

_ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط/1/1997م، تونس.

_ المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، بلد النشر العراق، دار الرشيد بغداد.

_ المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط 1399هـ.

_ الموافقات، إبراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي، تح: أبوعبيدة آل سليمان، الناشر: دار ابن عفان، ط/1/1997م.

_ الموجز في قواعد اللغة العربية، تأليف سعيد بن محمد أحمد الأفغاني، دار الفكر بيروت ط 2003م.

_ الموسوعة الفلسفية، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

_ وَفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، النهضة المصرية، ط/1/1948م.